



غائب:

انظر: غياب.

غارم:

- الغارم هو من لزمته ديون مشروعة وعجز عن وفائها.
- استحقاق الغارم من الزكاة (ر: زكاة/٢٦ب٣).

غبار:

- غبار الشيء هو الذرات المتطايرة منه.
- العفو عن غبار النجاسة الذي لا يمكن التحرز منه (ر: نجاسة/٢٤ز٢).

غبين:

١ - تعريف:

الغبين هو النقص، وهو على نوعين:
غبين فاحش وهو الذي لا يتغابن به الناس ولا يدخل تحت تقويم المقومين.

وغبين غير فاحش وهو ما يتغابن به الناس ويدخل تحت تقويم المقومين.

٢ - آثار الغبن الفاحش (ر: خيار/٢ب٣) و (بيع/٤ي، ٦ه).

غُرَّة:

- الغرة: هي دية الجنين إذا أَسْقَطَ، عبدٌ أو أمة، أو نصف عشر الدية.
- وجوبها على من أسقط الجنين (ر: إسقاط/٢ب).

غَرَر:

١ - تعريف:

الغَرَر هو الجَهالة، وقد يكون في الثَّمَن أو في المبيع أو في الأجل أو في التسليم.

٢ - أنواع الغرر:

والغرر ثلاثة أنواع: النوع الأول: المعدوم، والنوع الثاني: المجهول، وهو ثلاثة أنواع: مجهول مطلق، ومعين مجهول العين، ومجهول الجنس والقدر^(١)، والنوع الثالث: المعجوز عن تسليمه^(٢).

أ - أما المعدوم: فهو كَحَبْلِ الحَبْلَةِ وبيع السنين^(٣) وهو من المنكرات التي نهى عنها رسول الله ﷺ^(٤).

ب - وأما المجهول المطلق: فهو كالملامسة والمنابذة، وهو من المنكرات أيضاً، وقد نهى عنه رسول الله ﷺ^(٥).

ج - وأما المعين المجهول العين: كقوله: بعتك ما في بيتي^(٦).

د - وأما المعين المجهول الجنس أو القدر: فقد اختلف في بيعه^(٧)، ويجوز منه ما دعت الحاجة إليه ورجحت مصلحته على مفسدته. وبناء على ذلك فقد رخص الشارع الحكيم بابتیاع الثمرة بعد بدو صلاحها مبقاةً إلى حين كمال الصلاح وإن كان بعض أجزائها لم يخلق، ورخص في ابتیاع النخل المؤبر

(٥) مجموع الفتاوى ٣٤١/٢٠ و٧٣/٢٨ و٣٨٥.

(٦) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩.

(٧) شرح العمدة ١١٧.

(١) شرح العمدة ١١٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩.

(٤) مجموع الفتاوى ٧٣/٢٨.

مع جديده إذا اشترطه المبتاع وهو لم يبد صلاحه بعد^(١)، ورخص ببيع العقار جملة وإن لم يعلم دواخل الحيوان، وبيع الحيوان الحوامل، وبيع ما مأكوله في جوفه كالجوز واللوز وقصب السكر وجوز الهند ونحوه، وما مأكوله مغيب في التراب كالجزر واللفت إذا لم تدل أوراقه عليه^(٢)، ورخص بالعرايا تباع بخرصها تمرأ^(٣).

هـ - وأما المعجوز عن تسليمه: فكالعبد الأبق، وقد مر تفصيل ذلك في (بيع/ ٦١٥).

٣ - آثار الغرر:

كان ابن تيمية رحمه الله تعالى يرى أن الغرر نوع من الميسر^(٤)، وأن مفسدة بيع الغرر تتمثل في أنه مظنة العداوة والبغضاء^(٥) قال تعالى في سورة المائدة/ ٩١: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ وهي أقل من مفسدة الربا التي تتمثل في أكل أموال الناس بالباطل^(٦)، ولذلك فإنه يباح من الغرر أنواع عند الحاجة ورجحان المصلحة، لأن المفسدة إذا عارضتها مصلحة راجحة قدّمت المصلحة الراجحة عليها، لأن تحريمها أشد ضرراً من مفسدة وجودها^(٧).

والعقود التي يطرأ عليها الغرر لا تخرج عما يأتي:

أ - عقود معاوضة واسترباح: وهي العقود التي يكون فيها العوض مقابل مال، والمال هو مقصودها الأعظم، كالبيع والإجارة، والغرر الفاحش يفسد هذه العقود^(٨) و (ر: إجارة/ ٣، ٤ ج ٢ ج، ٢٥٤) و (بدل/ ٢هـ) ولذلك قال رحمه الله تعالى: يشترط في الإجارة أن يكون الأجر معلوماً^(٩)، وقال:

- | | |
|---|-----------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٣٤١/٢٠ | (٦) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩ و ٤٨. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩ و ٣١ و ٤٥ و ٢٢٦ | (٧) مجموع الفتاوى ٤٧١/١٤ و ٣٤١/٢٠ |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٥٠/٢٠ و ٢٥/٢٩ | (٨) مجموع الفتاوى ٩٩/٢٩ و ١٦٨. |
| (٤) مجموع الفتاوى ١٤/١٤ | (٩) مجموع الفتاوى ١٠٥/٢٩ |
| (٥) مجموع الفتاوى ٤٨/٢٩ | |

د - عقود التبرع: وهذه العقود لا يفسدها الغرر، فيصح التبرع بالمجهول (ر: تبرع/د٨) كعقود المجهول^(١) وضمنان المجهول، كضمان ما يلزم التاجر من الديون^(٢) و (ر: كفالة/٤ب) ووقف المجهول المُعَيَّن، كدار وقفها ولم يرها، أما غير المعين فلا يجوز^(٣) و (ر: وقف/٥٥) والإقرار بالمجهول وغير المتميز^(٤) و (ر: تبرع/د٨) والوصية لمجهول (ر: وصية/٧ب٣) والإبراء من حق مجهول (ر: إبراء/٥ب).

غُسل:

١ - تعريف:

الغسل هو إفاضة الماء على البدن كله مع النية.

٢ - حكمه:

يختلف حكم الغسل باختلاف سببه، كما سنرى في الفقرة التالية.

٣ - أسبابه:

١ - الجنابة: الغسل من الجنابة فرض^(٥)، وإذا كان فرضاً فإن للزوج أن يُجبر زوجته عليه (ر: إجمار/٢هـ) وأسباب الجنابة ما يلي:

(١) إيلاج ذكر الرجل في فرج، قبلاً كان الفرج أو دبراً، من ذكر أو أنثى ولو من غير إنزال^(٦).

(٢) خروج المنى يقظة بشهوة، أو مناماً بشهوة أو بغير شهوة، أما خروجه يقظة بغير شهوة فلا يوجب الغسل، كالخارج عقب البول بألم أو بغير ألم^(٧).

ب - الحيض^(٨): وقد تقدم الكلام على الحيض في (حيض).

- | | |
|---|--|
| (٦) مجموع الفتاوى ٢٩/١٦٨. | (٦) مجموع الفتاوى ٢١/٢٤٣ و ٥٩٥ و ٢٥/٢٣٦. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٢٩/٥٤٩، والاختيارات للبعلي ٢٣١. | (٧) مجموع الفتاوى ٢١/٢٩٦، والاختيارات للبعلي ٤٠. |
| (٣) الاختيارات للبعلي ٢٩٦. | (٨) الاختيارات للبعلي ٤٠. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٣١/٣٢٠ و ٣٥/٤٢١. | |
| (٥) مجموع الفتاوى ٢١/٢٩٥. | |

- ج - النفاس: ولا يشترط في النفاس أن يخرج معه دم حتى يجب الغسل، بل إن مجرد خروج الولد يوجب الغسل^(١) (ر: نفاس/٣).
- د - الموت: وغسل الميت واجب^(٢) و (ر: موت/٣ب) ولا يحل أخذ الأجرة عليه (ر: إجارة/٤ ج ٥٢).
- هـ - الإسلام^(٣): فإن اغتسل الكافر معتقداً وجوبه، ثم أسلم لم تجب عليه إعادة الاغتسال^(٤).
- و - الجمعة: ويجب غسل الجمعة على من له عرق أو ريح يتأذى به غيره، وهو واجب على من تجب عليه الجمعة وعلى من لا تجب^(٥).
- ز - الاستحاضة: يستحب للمستحاضة الاغتسال لكل صلاة، ولا يجب عليها ذلك، إنما الواجب هو الوضوء^(٦)، و (ر: استحاضة/١٣).
- ح - بعض مناسك الحج: يستحب الغسل لمن يريد الإحرام ولو كانت حائضاً أو نفساء (ر: إحرام/٦ب) ولدخول مكة، وللوقوف بعرفة، أما الغسل للطواف فلا أصل له^(٧) و (ر: حج/١٣).
- ويباح للمحرم الاغتسال ولا يخل ذلك بإحرامه (ر: إحرام/٥٧).
- ط - الشك في الحدث: إذا شك المرء هل وجب عليه الغسل أم لم يجب؟ فإنه لا يجب عليه الغسل^(٨) و (ر: شك/٢١٢).
- ٤ - ما يجوز به الغسل:

يكون الغسل بالماء، ونقل البعلي عن ابن تيمية جواز الطهارة من الحدث بكل ما يسمى ماءً وبمُعْتَصِرِ الشجر^(٩)، ويكره أن يغتسل من الجنابة بماء زمزم

- (١) مجموع الفتاوى ٥٩٥/٢١ و ٦٣٥.
- (٢) مجموع الفتاوى ٥٩٥/٢١.
- (٣) مجموع الفتاوى ١٠٩/٢٦ و ١٣٢.
- (٤) الاختيارات للبعلي ٤٠.
- (٥) مختصر الفتاوى المصرية ٢٧٩.
- (٦) مجموع الفتاوى ٣٠٧/٢١، والاختيارات (٩) الاختيارات للبعلي ١١.
- (٧) الاختيارات للبعلي ٤٠.

تكريماً له (ر: زمزم/٢) وإن كان في جسمه جراحة ويضره رفع الأريطة أو العصائب عنها جاز له أن يمسح عليها بالماء، ولا يجوز له أن يتيمم (ر: تيمم/٣ج) و(جبيرة) وإن عجز عن الاغتسال بالماء بالكلية، أو كان يضره استعماله جاز له أن يتيمم (ر: تيمم/٣).

٥ - كيفية الغسل :

- أ - النية: يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن النية شرط لصحة الغسل، وإن من اغتسل بغير نية، أو بنية غير نية إزالة الحدث لا يصح غسله^(١) وإن نوى بالغسل رفع الحدثين الأصغر والأكبر جاز^(٢)، وإن نوى الغسل وحده لم يحتاج إلى الوضوء، والغسل يكفيه عنه^(٣).
- ب - الوضوء: الوضوء قبل الغسل سنة وليس بواجب، وإن تركه أغنى عنه الغسل، ولكن الأفضل أن يتوضأ ثم يغتسل^(٤).
- ج - إفاضة الماء على البدن كله: مرة واحدة، وليس تثليث الغسل بسنة^(٥)، ولا يستحب تكرار الغسل على يديه ولا على غيرهما^(٦)، ويجب غسل ما تحت قلفة الذكّر في الغسل الواجب، ولذلك يجب الختان إذا وجب الغسل^(٧) (ر: ختان) ولا يجب على المرأة أن تغسل في غسل الجنابة أو غسل الحيض أو النفاس داخل فرجها، لأنه من داخل البدن^(٨).
- د - التيامن: التيامن سنة ومن ترك التيامن كان غسله صحيحاً^(٩) (ر: تيامن/١٢).
- هـ - الموالة: الموالة غير واجبة في الغسل^(١٠).
- و - الترتيب: الغسل لا ترتيب فيه، لأن البدن كعضو واحد، والعضو الواحد لا

- | | |
|---|--|
| (١) الاختيارات للبعلي ٣٩. | (٦) الاختيارات للبعلي ١٤١. |
| (٢) الاختيارات للبعلي ٤١. | (٧) الاختيارات للبعلي ٢٦. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٢٩٩/٢١ و٣٩٧ و٩/٢٦، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٤. | (٨) مجموع الفتاوى ٢٩٧/٢١ و٢٩٧، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٣، والاختيارات للبعلي ٤٢. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٢٩٩/٢١ و٣٩٧ و٩/٢٦، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٤. | (٩) مجموع الفتاوى ٢٠٩/٣٢. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٣٧٠/٢٠. | (١٠) مجموع الفتاوى ٤١٨/٢١. |

ترتيب فيه^(١).

٦ - آداب الغسل :

أ - ستر العورة: يجوز للمرء أن يغتسل عريان إذا كان في مكان لا يراه فيه أحد، ويستحب له أن لا يغتسل عريان وألا يكشف من عورته أثناء الغسل إلا ما تدعو إليه الحاجة^(٢).

ب - عدم الإسراف في الماء: كان رسول الله ﷺ يغتسل بالصاع، وهذا مع الاقتصاد والرفق يكفي غالب الناس، وإن احتاج إلى الزيادة أحياناً لحاجة فلا بأس بذلك^(٣) ويعزر على الإسراف بالماء في الغسل^(٤).

ج - عدم تغسيل الموتى في المسجد (ر: مسجد/٥).

غش :

١ - تعريف :

الغش هو أخذ حق الغير خداعاً.

٢ - أنواع الغش :

الغش على أنواع متعددة، أحصينا منها عند ابن تيمية رحمه الله تعالى ما يلي :

أ - بخس المكيال والميزان: وهو من أعظم الكبائر، ومن فعل ذلك وعُرف ما بخسه وعُرف صاحبه، وجب رده إلى صاحبه، وإن لم يُعرف صاحبه فإنه يؤخذ منه ما بخسه من أموال المسلمين على طول الزمان ويصرف في مصالح المسلمين^(٥).

ب - بيع الأشياء الزائفة على أنها أصلية: لأن ما يصنعه بنو آدم من الذهب

(١) مجموع الفتاوى ١٦٦/٢١ و٤١٨.
 (٢) ومختصر الفتاوى المصرية ٣٣.
 (٣) مجموع الفتاوى ٤١٥/١٥ و٣٣٣/٢١ (٤) مجموع الفتاوى ٥٥/٢١.
 (٥) مجموع الفتاوى المصرية ٢٢، و٣٣٨، ومختصر الفتاوى المصرية ٤١، و٤٧٤/٢٩، ومختصر
 والاختيارات للبعلي ٤١.
 (٦) مجموع الفتاوى ٥٥/٢١ و٢٩٨ و٣٣٤.

والفضة وأنواع الجواهر والطيب ليس مساوياً للذهب الأصلي والفضة والجواهر الأصلية في الحد ولا في الحقيقة، إذ المخلوق لا يكون مصنوعاً، والمصنوع لا يكون مخلوقاً، وذلك كله حرام، ومن باع جواهر مزيفة على أنها أصلية فقد ارتكب أعظم الغش^(١) ولذلك حرم رحمه الله تعالى علم الكيمياء - وهو العلم الذي يعلم صناعة هذه الأشياء المزيفة^(٢).

ج - إظهار الشيء على غير ما هو عليه: ومن ذلك تضرية الحيوان اللبن، لإظهارها كثيرة اللبن^(٣).

د - الاحتيال لإظهار استحقاق السلعة ثمناً هو غير سعرها العادل: وقد يكون ذلك من أجنبي، وقد يكون من أحد المتعاقدين.

(١) فإن كان من أجنبي: وذلك بأن يزيد في السلعة ولا يريد الشراء، ولكن ليُغرر بمن يريد شراءها، ويدفع بها ثمناً أعلى من سعرها المعتاد - وهو النجش^(٤) - أو أن يدفع المشتري بالسلعة ثمناً أقل من سعرها المعتاد بكثير، ليوهم البائع بأنه يغالي في سعر سلعته، وأن ما دفعه له هو سعرها العادل، ولا يوجد من يستتير البائع به في السعر، ولذلك حرم تلقّي الجلب^(٥).

(٢) وإن كان من أحد المتعاقدين: بأن يكون المشتري جاهلاً بقيمة السلعة، فيطلب البائع بالسلعة ثمناً كثيراً ليغري المشتري بها، فيدفع ما يزيد على قيمتها^(٦)، وكما إذا دلس المستأجر على المؤجر فأخبره أن قيمة الأرض في الناحية الفلانية كذا، بأنقص من قيمتها الحقيقية، لينقص له المؤجر من الأجرة، فأنقص له من الأجرة، ثم تبين هذا التدليس فله فسخ الإجارة^(٧).

هـ - السكوت الموهوم بالإقرار: كما إذا وجد الرجل عبده يبيع ماله، فسكت،

- (١) مجموع الفتاوى ٣٦٨/٢٩ و٣٧٠ و٣٩٠. (٥) مجموع الفتاوى ١٠٢/٢٨.
 (٢) مجموع الفتاوى ٣٦٢/٢٩، والاختيارات (٦) مجموع الفتاوى ٣٥٩/٢٩ و١٦٣/٣٠،
 للبعلي ٢٢٦. ومختصر الفتاوى المصرية ٣٢٣،
 (٣) مجموع الفتاوى ٧٣/٢٨ و٤٢٦/٢٩. والاختيارات للبعلي ٢٢٢.
 (٤) مجموع الفتاوى ٧٣/٢٨ و٣٥٩/٢٩ و٣٨١ (٧) مختصر الفتاوى المصرية ٣٦٧.
 و٣٨٥.

فإن سكوته هذا لا يعتبر إقراراً منه للعبد، ولكنه يعتبر تغريراً^(١).

و - الإخبار بغير الحقيقة: كما إذا تزوجها على أنه حر، فإذا هو عبد، أو تزوجته على أنها حرة فإذا هي أمة^(٢).

ز - إخفاء عيب يعلمه في السلعة وعدم إخبار المشتري به: كما إذا باع عبداً وقبض ثمنه، فإذا هو حر والبائع يعلم ذلك^(٣)، أو باع رجلاً أرضاً، ثم تبين أن هذه الأرض وقف على المشتري، والبائع يعلم ذلك^(٤) أو باع الحيوان وبه مرض لم يعلم به البائع المشتري فمات عند المشتري من هذا المرض^(٥)، أو رهن عنده شيئاً آيلاً إلى التلف، والراهن يعلم ذلك، ولم يعلم به المشتري، فتلف عند المرتهن^(٦)، أو استأجر داراً بجوار رجل سوء يعلمه المؤجر ولم يعلم به المستأجر^(٧)، أو اشترى المفلس شيئاً نسيئته ولم يعلم البائع بإفلاسه^(٨)، أو بنى داراً عالية وسافلة، وأجرى ماء العالية على السافلة، ثم باعها صفتين لاثنتين، ولم يعلم مشتري السافلة بذلك^(٩).

٣ - آثار الغش:

يترتب على الغش الآثار التالية:

أ - الإثم: إذ الغش من الكبائر التي نهى الله تعالى عنها، ومن ارتكبها فقد ارتكب حراماً، وكان آثماً^(١٠).

ب - التعزير: وإذا كان الغش حراماً فإن فاعله يستحق التعزير، فقد قال رحمه الله تعالى: يكون التعزير على ترك الواجبات وفعل المحرمات، فمن كتم ما

- | | |
|--|---|
| (١) مختصر الفتاوى المصرية ٣٥٤، (٧) مجموع الفتاوى ١٦١/٢٠، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٨٧. | (١) مختصر الفتاوى المصرية ٣٥٤، (٧) مجموع الفتاوى ١٦١/٢٠، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٨٧. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٥٣/٣٢ و ٢٠١، (٨) الاختيارات للبعلي ٢٢٣. | (٢) مجموع الفتاوى ٥٣/٣٢ و ٢٠١، (٨) الاختيارات للبعلي ٢٢٣. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٢٥. | (٩) مجموع الفتاوى ٢٩/٤٧٧. |
| (٤) مختصر الفتاوى المصرية ٤٠٢. | (١٠) مجموع الفتاوى ٣٨١/٢٩ و ٣٨٥ و ٤٢٦، و ٤٧٤، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٢٣، والاختيارات للبعلي ٢٢٢. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٢٩/٣٩٤. | |
| (٦) مجموع الفتاوى ٢٩/٥٤٣. | |

يجب بيانه كالبائع المدلس عزز^(١)، وقال في النجش: ومن يفعل ذلك ينبغي تعزيره^(٢).

ومن التعزير إتلاف المغشوش، تعزيراً لصاحبه، وإن كان التصدق به أولى من إتلافه^(٣) (ر: إتلاف/ ١٢) و (تعزير/ ٣٣-١٧).

ج - إثبات الخيار للمغشوش: وهذا الخيار يكون بين فسخ العقد أو الإبقاء عليه مع ضمان الأرض إن كان للضمان محل، كما إذا كان المشتري معسراً أو مماطلاً^(٤) أو إذا ظهر للمستأجر أن بجواره جار سوء^(٥) وكما إذا كانت له داران، وماء الدار العليا تجري على الدار السفلى، فباعهما لشخصين في عقدين، ولم يُعلم صاحب الدار السفلى بذلك، فمشتري السفلى بالخيار بين فسخ العقد أو الإبقاء عليه وأخذ الأرض^(٦).

د - رد ما صار إليه بالغش من مال الغير: إذا صار إليه مال من الغش فعليه رد مقدار الغش لأصحابه، فإن تعذرت معرفة أصحابه فإنه يُصرف في مصالح المسلمين^(٧)، فمن باع أرضاً ثم تبين أنها وقف على المشتري، فالبيع باطل، لأنه باع ما لا يملك، ويرجع المشتري على من غشه بالثمن^(٨)، وإن قبض المرتهن المرهون وقد غرر به الراهن، بأن كان المرهون آيلاً إلى التلف، فتلف عند المرتهن بغير سبب منه، فالضمان على الذي غره^(٩) وكذلك إذا تلف المبيع بعد القبض بسبب تدليس البائع فالضمان على المدلس^(١٠) وإذا انتزع المبيع المستحق من يد المشتري، وأخذت منه - أي: من المشتري - الأجرة مقابل انتفاعه بالبيع رجع بذلك على البائع الغاز له^(١١). وإذا تزوج امرأة على أنها حرة، فولدت له، فإذا هي أمة، فولده

- | | |
|--|---------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٠٥، والاختيارات | الفتاوى المصرية ٣٧٨. |
| للبلعي ٥١٧. | (٦) مجموع الفتاوى ٢٩/٣٦٦ و ٤٧٧. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٢٩/٣٥٩. | (٧) مختصر الفتاوى المصرية ٣٢١. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٢٨/١١٣ و ١١٦ و ٢٩/ | (٨) مختصر الفتاوى المصرية ٤٠٢. |
| ٣٦٣، والاختيارات للبلعي ٢٨٦. | (٩) مجموع الفتاوى ٢٩/٥٤٣. |
| (٤) الاختيارات للبلعي ٢٢٣. | (١٠) مجموع الفتاوى ٢٩/٣٩٤. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٣٠/١٦١ و ١٧٠، ومختصر | (١١) مختصر الفتاوى المصرية ٣٤٥. |

أحرار، ويدفع فداءهم لسيد أهمهم، ويرجع بما دفعه على من غره (ر: رق/ ٢ب) وقال في موضع آخر: إن اجتمع لديه مال كثير من الغش ونحوه، وهو لا يعلم أصحابه، فإنه لا يلزم بصرفه في مصالح المسلمين إن تاب، بل التوبة تغفر ذلك لأن تكليفه بإنفاقه في مصالح المسلمين يصده عن التوبة^(١).

هـ - فسخ العقد: إن كان الغش بإخفاء عدم الأهلية للعقد، كما إذا تزوجها على أنه حر، فإذا هو عبد، فالنكاح باطل إلا أن يجيزه السيد^(٢).

و - الضمان: إذا تلف المبيع بسبب غش البائع، أو المرهون بسبب غش الراهن، كان الضمان على الغاش (ر: ضمان/ ٢هـ) و (رهن/ ٢١٣).

ز - بيع المغشوش: (ر: بيع/ ٤٥ح) و (إجارة/ ٤٤٤).

٤ - سقوط دعوى الغش:

لا يجوز ادعاء الغش إذا أظهر البائع صفات المبيع، لأن إظهار صفات المبيع بمنزلة اشتراطها باللفظ في مثل المصراة ونحوها من المدلسات^(٣).

غصب:

١ - تعريف:

يعرف ابن تيمية الغصب بأنه: الاستيلاء على مال الغير ظلماً، سواء كان هذا الغير مسلماً أو معاهداً^(٤).

٢ - أنواع الغصب:

أ - أن يأخذ الرجل مال غيره مجاهرة عنوة: وهو معروف.

ب - التصرف بمال الغير بغير إذنه: فقد قال رحمه الله تعالى في المضاربة: تنفسخ المضاربة بموت صاحب المال، فإذا علم العامل بموت صاحب

(٣) مجموع الفتاوى ١٩/٢٩.

(٤) الاختيارات للبعلي ٢٧٨.

(١) مجموع الفتاوى ١٠/٢٢ و ٢١.

(٢) مجموع الفتاوى ٥٣/٣٢ و ٢٠١.

المال، وتصرف بمال المضاربة بغير إذن الورثة فهو غاصب^(١)، ومن هذا ما إذا زرع جميع الأرض المشتركة لحسابه بغير إذن شريكه^(٢)، وما إذا كان له على رجل دين لم يبق منه إلا مئة، فأخذ رأسي خيل قيمتهما أكثر من مئة، فهو غاصب للزائد على حقه^(٣)، وإن أنزى على بهائمه فحلّ غيره بغير إذنه، فهو غاصب للفحل، وعليه ضمان نقصه إن نقص، أما الولد الناتج فهو ملك صاحب الأثني^(٤).

ج - ما يأخذه المملوك وقطاع الطرق من أموال الناس بغير حق من المكوس وغيرها هو غصب^(٥).

د - ما يأخذه باسم الغير كذباً: كما إذا طلبت الجارية لنفسها خاتماً على لسان سيدتها، ولم تكن أذنت لها سيدتها بذلك، فهي غاصبة^(٦).

هـ - احتجاج شيء من المرافق العامة: لا يجوز لواقف المسجد ولا لغيره أن يرسل قبله إلى المسجد سجادة صلواته ليحجز له مكاناً فيه، لأنه غصب قطعة من المسجد ومنع غيره ممن يسبقه إلى المسجد للصلاة فيها، والصلاة فيها كالصلاة في الأرض المنصوبة، وليس لغيره أن يصلي على هذه السجادة إلا بإذن صاحبها، وإلا كان غاصباً، ولكن له أن يرفعها ويصلي مكانها^(٧)، ولا يجوز لأحد أن يحتجراً قسماً من مقبرة المسلمين لموتاه^(٨)، ولا أن يبني لنفسه شيئاً في طريق المسلمين ولو كان الطريق واسعاً، لأن المسلمين جميعاً يشتركون فيه وتتعلق به مصالحهم، فأشبهه مساجدهم^(٩).

و - وليس من الغصب ما استولى عليه الكفار المحاربون من أموال المسلمين ولا ما استولوا عليه من أموال بعضهم بعضاً^(١٠).

- | |
|--|
| (١) مجموع الفتاوى ١٠٢/٢٩ و ٨٧/٣٠، (٧) مجموع الفتاوى ١٨٩/٢٢ و ١٩٣ و ١٩٥ ومختصر الفتاوى المصرية ٣٤٢. |
| (٢) الاختيارات للبعلي ٢٨٤. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٠. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٢٠. |
| (٥) الاختيارات للبعلي ٢٧٨. |
| (٦) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٢١. |
| (٧) مجموع الفتاوى ٢٦٣/٣١. |
| (٨) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٩٩. |
| (٩) الاختيارات للبعلي ٢٧٨. |
| (١٠) الاختيارات للبعلي ٢٧٨. |

ز - الغصب لإكراه شخص على تصرف (ر: إكراه/٣).

٣ - المغضوب منه:

أ - إذا أخذ الغاصب من العين المشتركة شيئاً وقال أنا أغصب نصيب فلان من الشركة، كان الغصب من نصيب الشخص الذي سماه دون الشريك الآخر^(١).

ب - المغضوب منه إما أن يكون معلوماً أو مجهولاً.

(١) فإن كان معلوماً: وجب رد المغضوب إليه^(٢)، ولم يجز العمل فيه إلا بإذن مالكة أو إذن وليه أو وكيله^(٣).

(٢) أما إن كان مجهولاً: فعلى الغاصب أن يعرف المغضوب حولاً (ر: تعريف/١) فإن لم يُعرف صاحبه وجب عليه إنفاقه في المصالح العامة^(٤)، ويجوز بيعه ويجوز شراؤه لينفقه الغاصب في المصالح العامة^(٥)، والأظهر جواز العمل فيه إذا كان العامل لا يأخذ إلا أجره، كالأراضي السلطانية والطواحين التي يُعلم أنها مغضوبة ولكن لا يُعلم ممن غصبت^(٦).

٤ - المغضوب:

أ - دفعه ثمناً: إن اشترى شيئاً نصف ثمنه حلال ونصفه مغضوب، فنصفه الحلال له، والنصف الحرام لصاحب المغضوب وإن عرف المغضوب منه أعطاه إياه، وإن لم يعرفه أنفق حصته في المصالح العامة^(٧).

ب - قبضه ثمناً: ليس للبايع أن يقبض ثمن بضاعته مالا مغضوباً^(٨).

ج - شراء المغضوب: لا يجوز بيع المغضوب ولا شراؤه (ر: بيع ١٥ ج ٣١٥ ب) إلا إذا كان المغضوب منه مجهولاً وأراد الغاصب أن يبيع

(١) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٤٥، والاختيارات و٤١٣/٣٠.
 للبلي ٢٨٢.
 (٢) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٢١.
 (٣) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٣٦.
 (٤) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٧٠ و ٢٧٤ و ٣٢٥ و ٢٧٤/٢٩.
 (٥) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٧٠.
 (٦) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٣٥.
 (٧) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٢١.
 (٨) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٧٤.

المغضوب لينفق ثمنه في المصالح العامة (ر: غصب/٣ب٢) فإن اشترى شيئاً مغضوباً دون أن يعلم، ثم علم ذلك فلا إثم عليه في ذلك، ثم إن علم البائع وجب رده إليه^(١)، وإن لم يعلم باع المغضوب وأخذ من ثمنه رأس ماله وأنفق الباقي الذي ربحه في وجوه الخير^(٢).

د - الانتفاع بالمغضوب: لا يجوز الانتفاع بالشيء المغضوب، ولذلك لا تصح الصلاة في الأرض المغضوبة ولا في الثوب المغضوب (ر: صلاة/١٠و) و (ر: حرير/٣) وكره الذبح بالسكين المغضوب^(٣) و (ر: ذبح/٤) فإن انتفع به على وجه البر فعليه أجرة المنفعة^(٤).

ويجوز رعي الكلاً في الأرض المغضوبة، ويجوز دخولها بغير إذن الغاصب لأجل الكلاً^(٥)، كما يجوز للفقراء لقط الحب المتساقط من زرع الغاصب^(٦) و (ر: إذن/٥٤).

هـ - حق استرداد المغضوب: للمغضوب منه أن يدافع عن ماله ويمنع الغصب، وله أن يسترد المغضوب من الغاصب ولو أدى ذلك إلى قتل الغاصب (ر: جناية/١٣) بل ويجب على الأجنبي أن يدافع عن حق الغير ويستخلص المغضوب من الغاصب إن أمكنه ذلك^(٧)، وإن وقع للغاصب مال تحت يد المغضوب منه، فللمغضوب منه أخذ حقه من هذا المال بغير علم صاحبه^(٨).

وإذا امتنع الغاصب عن رد المغضوب فعلى السلطان أن يعاقبه بالحبس والضرب مرة بعد مرة حتى يرده^(٩) (ر: إجبار/٢ج) و(امتحان/١٢).

- | | |
|--|---|
| (١) مجموع الفتاوى ٢٧٦، والاختيارات للبعلي ٢٨٤. | الفتاوى المصرية ٣٦١. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٢٦٩/٢٩ و ٣٢٥. | (٦) مجموع الفتاوى ٣٠/٣١٧، ومختصر الفتاوى المصرية ٢٦١. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٢٧٩/٢٩. | (٧) الاختيارات للبعلي ٥١٠. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٣٠/١٦٥ و ٣١٧ و ٣١٩. | (٨) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٧١. |
| و ٣١/٧٩. | (٩) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٧. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٣٠/٣١٧ و ٤٠٩، ومختصر | |

و - وجوب رد المغصوب: إذا غصب المرء شيئاً فقد دخل في ضمانه (ر):
تعدي/٣ج) ووجب عليه رده على التفصيل التالي:

(١) إن بقي المغصوب على حاله وجب رده بعينه بغير خلاف.

(٢) أما إن تلف: فإن التلف إما أن يكون لكاه أو لبعضه:

أ - فإن تلف بعض المغصوب، فإن الغاصب يضمن ما تلف منه^(١) و (ر):
إجبار/٢ج).

ب - أما إن تلف كله: فعلى الغاصب ضمانه بالبدل المطلق - المثل أو القيمة -
أو بالبدل المعين، وهو ما اتفقا عليه^(٢)، وقال رحمه الله تعالى في الورثة
الصغار بينهم واحد كبير راشد، ورثوا عن أبيهم أرضاً فيها بناء، فهدم
الكبير البناء وبنى الأرض كلها من ماله، قال: الأرض بينهم على ما قسم
الله تعالى، والبناء كله للكبير، وعليه ضمان حصة الصغار من البناء الأول
الذي هدمه^(٣).

والتلف كما يكون لعين المغصوب، فإنه قد يكون لمنافع
المغصوب، كما إذا سكن أقوام حوانيت غصباً من غير إجارة من
المالك، فعلى المالك مطالبتهم بأجر المثل^(٤)، وإن غرس نخلة في
أرض الغير بغير إذنه، فالنخلة له وعليه لصاحب الأرض أجرة
الأرض^(٥)، وإذا غصب أرضه وقطع زرعه منه وزرعها ثانية، فلصاحب
الأرض أن يطالب بأجر المثل لأرضه، وله أن يأخذ زرعه إن كان قائماً
ويعطيه نفقته^(٦).

ج - أما إن غير الغاصب المغصوب بما أزال اسمه عنه، فالمغصوب منه
بالخيار إن شاء أخذه وضمن الغاصب النقص، وإن شاء طالبه بالبدل^(٧)

- | | |
|----------------------------|------------------------------------|
| (١) الاختيارات للبعلي ٢٨١. | (٥) مجموع الفتاوى ٣٠/٣١٩. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٠٢. | (٦) مجموع الفتاوى ٣٠/٣١٧. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٠/٥٠. | (٧) مجموع الفتاوى ٢٠/٥٦٢ و ٢٩/٢٤٣. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٣٠/١٦٥. | و ٣٠/٦٥. |

وكذا إن غيِّره بما يفوت مقصوده على المغصوب منه^(١).

(٣) خلط المغصوب بغيره: المغصوب إما أن يختلط بمال الغاصب، أو بمال مغصوب آخر، وفي كلا الحالتين إما أن يمكن تمييزه، أو لا يمكن تمييزه.
 أ - فإن أمكن تمييزه، وجب إفراز المغصوب عن غيره ورده إلى صاحبه.
 ب - وإن لم يمكن تمييزه: فإن كان المغصوب قد اختلط بمال الغاصب فإن على الغاصب أن يخرج منه قدر المغصوب ويرده إلى صاحبه إن أمكن رده إلى صاحبه وإن لم يمكن رده إلى صاحبه أنفقه في وجوه الخير^(٢).
 وإن كان قد اختلط بأموال مغصوبة أخرى ولم يمكن تمييزه، فإن أصحاب هذه الأموال المغصوبة يصبحون شركاء فيها، ويأخذ كل واحد منهم منها بمقدار حقه، فإن كان قد باع بعضها، قام ثمن ما باعه مقامه^(٣).

(٤) خروج المغصوب من تحت يد الغاصب: إن خرج المغصوب من تحت يد الغاصب إما أن يكون بعوض أو بغير عوض، وفي كلا الحالتين إما أن يكون الذي صار إليه المغصوب عالمًا بأنه مغصوب أو غير عالم.
 أ - فإن كان عالمًا بأنه مغصوب فهو ضامن له إن تلف، وضامن لمنافعه بأجر المثل أيضاً، سواء انتفع بها أم لم ينتفع^(٤).
 ب - أما إن كان غير عالم بأنه مغصوب وكان خروجه تبرعاً بغير عوض، أو وديعة، فتلف تحت يد من صار إليه فلا ضمان عليه، والضمان على الغاصب، كما إذا غصب طعاماً فأطعمه رجلاً، فليس للمالك أن يطالب الآكل بالضمان، وإنما يطالب الغاصب^(٥)، وكما إذا أودع الغاصب ما غصبه عند من لا يعلم أنه مغصوب، فتلف تحت يده، فليس للمالك أن يطالب المودع لديه بالضمان^(٦).

(١) مجموع الفتاوى ٥٦٣/٢٠. (٤) مجموع الفتاوى ٣٨٨/٢٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٦١/٢٩ و ٣٢٧/٣٠. (٥) مجموع الفتاوى ٣٢٥/٢٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٣٠/٣٠، والاختيارات (٦) مجموع الفتاوى ٣٢٥/٢٩.

ج - أما إن كان خروجه ببدل، فإن الغاصب يضمن المغصوب بما قبضه بدلاً منه، كما إذا أهدى الغاصب المغصوب لأمير، وعوضه الأمير عنه، فإنه يضمن المغصوب بهذا العوض^(١)، وكما إذا باع عقاراً مغصوباً من شخص لا يعلم أنه مغصوب، فانتزع المالك المغصوب من يد المشتري، وأخذ منه أجره انتفاعه به، فللمشتري أن يرجع على الغاصب بالثمن وبما دفعه من أجره المنافع^(٢).

٥) نماء المغصوب: نماء الشيء المغصوب إما أن يحصل بعمل الغاصب أو بغير عمله.

أ - فإن كان قد حصل بعمل من الغاصب فإنه يجعل بين المغصوب منه، والغاصب على قدر النفعين بحسب معرفة أهل الخبرة، كما في المضاربة، وعلى هذا فإنه إذا غصب دابة فاستولدها، أو غصب أرضاً فزرعها، أو زرع الشريك الأرض المشتركة بغير إذن شريكه فإن الناتج من حصة من لم يستأذن يوزع بين الغاصب والمغصوب منه على ما ذكرنا^(٣).

ب - أما إن كان قد حصل بغير عمل الغاصب، فالنماء للمغصوب منه، وليس للغاصب، قال رحمه الله تعالى: نِتاج الدابة لصاحبها ولا يحل للغاصب^(٤).

٦) رد المغصوب بعد فوات الحاجة إليه: إن حبس الغاصب المغصوب وقت حاجة صاحبه إليه، ثم رده بعد استغنائه عنه، فتفويت تلك المنفعة ظلم يحتاج إلى جزاء^(٥).

٧) قلنا: إن كان المغصوب تالفاً فإن الغاصب يرد بدله - مثله أو قيمته - وإذا

(١) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٣٥.
 (٢) مجموع الفتاوى ٢٩/٣٨٨ و ٣٠/٦٥ و ٣١٩. (٤) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٢٠.
 (٣) مجموع الفتاوى ٢٩/١٠٢ و ٣٠/٨٧ و ٣١٨. (٥) الاختيارات للبعلي ٢٨٦.
 ٣١٩ و ٣٢٣ و ٣٧٨، والاختيارات للبعلي

اختلف الغاصب والمغضوب منه في قيمة المغضوب، فالقول قول الغاصب مع يمينه إلا أن تقوم البينة على أن القيمة أكثر^(١).

٨) وتبرأ ذمة الغاصب إذا وصل المغضوب أو بدله إلى المغضوب منه، ولو كان وصوله بفعل غير الغاصب^(٢)، كما تَبَرَّأ بتراضي الغاصب مع المغضوب منه^(٣).

ز - زكاة المال المغضوب (ر: زكاة/٧ب).

غضب:

- الغضب هو الانفعال بغيط.
- استحباب الوضوء عند الغضب (ر: وضوء/٤).
- عدم وقوع طلاق الغضبان الذي لا يدري ما يقول (ر: طلاق/٦ب١).

غَلَط:

- الغلط هو وهم يقوم في الذهن في أمر على أنه كذا وهو على غيره (ر: خطأ).
- الغلط في الزهد (ر: زهد/٢ج).

غُلُول:

- الغُلُول هو إخفاء شيء من الغنيمة لنفسه، وعدم تسليمه ليقسمه الإمام بين المستحقين (ر: غنيمة/٣ب٣).
- تحريق رحل الغال (ر: تعزيز/٣ه١٧).
- ترك أهل الفضل الصلاة على الغال من الغنيمة (ر: صلاة/١١٩).

غَمُوس:

- اليمين الغموس (ر: يمين/٤٤، ٦ج).

غِنَى:

١ - تعريف:

الغنى هو الزيادة عن حد الكفاية بعامة، أو هو القدرة على القيام بالواجب المالي.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٧٨.

(١) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٣١/٣٣٠.

٢ - حكمه :

يباح للمسلم أن يجمع المال وأن يصير غنياً، ولكن الاقتصار على الكفاية في جمع المال أفضل^(١).

٣ - آثار الغنى :

- عدم صحة الوقف على الأغنياء (ر: وقف/٣١٤).
- وجوب الزكاة على الغني المالك للنصاب (ر: زكاة/٧ج).
- وجوب الجزية على الغني من أهل الذمة دون الفقير (ر: جزية/٢).
- وجوب زكاة الفطر على الغني المالك زيادة على نفقة العيد (ر: زكاة الفطر/٢).
- وجوب الأضحية على الغني الذي يملك ثمنها فاضلاً عن حاجاته الأصلية (ر: أضحية/٣).
- وجوب النفقة على الغني (ر: نفقة/٤٥٤).
- وجوب الكفارات المالية على الغني القادر عليها (ر: كفارة/٣ب).
- وجوب ضمان الشريك الغني لنصيب شريكه في العبد المشترك إذا أعتقه بغير إذنه (ر: رق/٢١٤).
- شراء الغني الماء للطهارة (ر: تيمم/١٣).
- اشتراط الغنى والقدرة على النفقة لوجوب الحج (ر: حج/٢).
- حبس الغني المماطل حتى يَفِي ما عليه من الحقوق المالية كالدين ونحوه (ر: امتحان/١٢) و (ر: قرض/٣١٩).
- جواز أخذ الفقير من مال الزكاة ما يصير به غنياً - أكثر من النصاب - (ر: زكاة/٢٦ب و).
- استحقاق الغني الأجر إذا عمل لجهة عامة كالزكاة (ر: زكاة/٢٦ج ٢) ونظارة الوقف (ر: وقف/٦ه).

غناء:

١ - تعريف:

الغناء هو ترديد الصوت بالشعر ونحوه بالألحان.

٢ - حكمه:

الغناء إما أن يكون في الأعراس ونحوها من الأفراح أو في غيرها.

أ - أما الغناء في غير الأعراس ونحوها: فقد كان ابن تيمية رحمه الله تعالى يرى أن سماع الغناء على سبيل اللهو في غير الأعراس من الفحشاء والمنكر^(١) والاستماع إليه من أعظم ما يقوّي الأحوال الشيطانية^(٢).

ويرى أن الذي يحرم هو الاستماع دون السماع، ولو سمع الغناء من غير قصد منه لم يحرم عليه، ولا يؤمر بسد أذنيه، وكذا إذا استمع لحاجة وهو منكر بقلبه وليس له أن يستمع لغير حاجة، وليس له أن يستمع من غير أن ينكر بقلبه، ولو استمع لغير حاجة، أو استمع ولم ينكر بقلبه فهو آثم^(٣).

ب - أما الغناء في الأعراس ونحوها: فالمغنون إما أن يكونوا رجالاً أو نساء: ويرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن غناء الرجال في الأعراس وغيرها لم يكن في عصر الصحابة رضوان الله عليهم فهو إما محرم وإما مكروه، وقد رخص به بعضهم^(٤).

أما غناء النساء في الأعراس ونحوها: فإن المغنية إما أن تكون مُخترِفة للغناء تتخذ أداة للكسب، أو لا تكون كذلك.

فإن كانت محترفة له فلا يجوز هذا الاحتراف سواء كانت حرة أم أمة، وغناؤها آثم، وكسبها خبيث، وعملها هذا مسقط للعدالة^(٥) و (ر):

(١) مجموع الفتاوى ٣٤٩/١٥. (٤) مجموع الفتاوى ٥٥٢/٢٩.
 (٢) مجموع الفتاوى ٢٩٥/١١. (٥) مجموع الفتاوى ٥٥٢/٢٩ و ٢١٥/٣٠،
 (٣) مجموع الفتاوى ٦٣٠/١١ و ٢١٢/٣٠. ومختصر الفتاوى المصرية ٦٠٦.

احتراف/٢ ج ٣) و (ر: عدالة/١٣) و(إجارة/٤ ج ٢).د٢).

أما إن كانت غير محترفة للغناء، ولا متخذة له طريقاً للكسب: فهي لا تخلو من أن تكون حرة أو أمة، أما إن كانت أمة فيجوز لها الغناء في الأعراس وغيرها من الأفراح، ويجوز للرجال أن يسمعوها، وقد كان الصحابة يسمعون غناء الإماء في الأعراس كما كانوا ينظرون إليهن لعدم الفتنة في ذلك.

أما غناء الحرة في العرس: فهو جائز إذا غنت للنساء، أما إن كان الغناء عند الرجال فلا يجوز أن تغني منفردة - تنصب مغنية - أما إن غنى النساء كلهن جماعة واختلطت أصواتهن فذلك جائز^(١).

٣ - عدم جواز الوقف على الغناء، وإن كان أصله مباحاً (ر: وقف/٣٤٤).

غَنَم:

- الزكاة الواجبة في الغنم (ر: زكاة/١٠ ج).
- الأضحية من الغنم وأحكامها (ر: أضحية/٤).
- الهدى من الغنم (ر: هدي).
- كيفية ذبح الغنم (ر: ذبح/١٧) و (أضحية/٧).

غَنِيْمَة:

١ - تعريف:

الغنيمة هي المأخوذ من الكفار المحاربين بالقتال^(٢).

٢ - الغانم:

الغانم إما أن يكون مسلماً غَنِمَ من الكفار، أو يكون كافراً غنم من المسلمين أو من التتار.

أ - فإن كان مُسْلِماً غنم من الكفار: فإن ابن تيمية رحمه الله تعالى يعتبر من الغانمين كل من شهد الواقعة مع المسلمين^(١) وكل من أعان المجاهدين على تمام جهادهم، وإن لم يحضر الواقعة^(٢) وإذا حضرها أو أعان المجاهدين كالنساء والعبيد والأولاد أعطوا منها رِضْخاً^(٣).

وما غنمته السرية من الجيش يُشاركها فيه الجيش، لأنها بحمايته تمكنت من الغنيمة، وتُنْقَلُ شيئاً^(٤).

ب - ما غنمه الكفار من المسلمين: ما غنمه الكفار المحاربون من المسلمين فقد ملكوه، فإن أسلموا أو عاهدوا وهو بأيديهم أقروا عليه وهو لهم، ولا يسترده منهم المسلمون^(٥).

ج - غنائم التتار: لقد كان حنق الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى على التتار عظيماً، فهو لم يعاملهم معاملة المسلمين ولا معاملة الكفار، بل أخذ بما هو أضر لهم من كلا الحالين، فقد اعتبر رحمه الله تعالى ما غنمه المسلمون من التتار - في عصره - غنيمة كالغنائم التي يغنمها المسلمون من الكفار، يخمس ثم توزع أربعة أخماسه بين المحاربين^(٦)، أما ما غنمه التتار من المسلمين فإنه يعتبره غصباً، لا يجوز لمسلم أن يشتريه منهم إلا على سبيل استنقاذه من أيديهم، ليرده إلى صاحبه المسلم، فإن لم يعرف صاحبه فإنه يصرف في مصالح المسلمين^(٧).

٣ - المغنوم:

أ - إذا وقعت الغنائم بأيدي المسلمين فإنه ينظر ما كان منها من أموال المسلمين وعرفها أصحابها قبل القسمة فإنها تُرَدُّ إليهم بغير شيء^(٨)، فإن لم يعرفوها إلا بعد القسمة، أو بعد البيع فليس لهم استردادها ممن هي في يده إلا

(١) مجموع الفتاوى ٥٦٢/٢٨. ومختصر الفتاوى المصرية ٣١٣،

(٢) مجموع الفتاوى ٤٩٦/١٧ والاختيارات للبعلي ١٧٨ و٥٣٧.

(٣) الاختيارات للبعلي ٥٤١. (٦) مجموع الفتاوى ٥٨٩/٢٨.

(٤) مجموع الفتاوى ٣١٢/٢٨ و٨٤/١٤. (٧) مجموع الفتاوى ٢٧٦/٢٩.

(٥) مجموع الفتاوى ٩/٢٢ و٤٤٤/٢٩. (٨) مجموع الفتاوى ٢٧٣/٢٨.

بالقيمة إن كانت قسمت له من الإمام، أو بما بذله فيها من الثمن إن كان قد اشتراها ممن وقعت في سهمه^(١).

ب - أما ما كان منها من أموال الكفار: فإن ما وقع في المغنم منها لا يخرج عن أن يكون أناسي من صبيان ونساء ورجال، أو أرضين وعقار، أو أشياء أخرى منقولة.

(١) أما إن كانوا أناسي: فقد تقدم الكلام عليهم في (أسر) و (سبي).

(٢) أما إن كان أرضين: فقد تقدم الكلام عليها في (أرض/١٥٢ ج).

(٣) أما الأشياء الأخرى المنقولة، فإنها تكون على حالين:

أ - أن لا يجمعها الإمام ولا يحوزها، ويسكت سكوت الإذن بالانتهاج، أو قال: من أخذ شيئاً فهو له، فمن أخذ شيئاً فقد ملكه وعليه تخميسه - أي دفع خمسه لبيت مال المسلمين^(٢) -.

أما إن لم يقسمها الإمام ولم يأذن لأحد بأخذ شيء منها - أي: بالانتهاج - فإنه يجوز للمجاهد أن يأخذ مقدار حقه من الغنيمة متحريراً العدل بذلك^(٣).

ب - أما إن جمع الإمام الغنائم ليقسمها فلا يحل لأحد أن يغفل - يخفي - ولا أن يتهب شيئاً منها^(٤).

ويجوز للإمام أن يُنْفَل منها قبل القسمة، متحريراً في ذلك المصلحة^(٥) و (ر: تنفل) ثم يخمسها، فيأخذ الخمس منها لبيت مال المسلمين، ويقسم الباقي بين الغانمين بحسب اجتهاده، كما يقسم الفيء باجتهاده، فإذا كان إماماً عدلاً قسمها بعلم وعدل، وليس قسمها بين الغانمين كقسمة الميراث بين الورثة^(٦)، فيجوز له أن يخصّ بأموال الغنيمة

(١) الاختيارات للبعلي ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٣. (٤) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٧٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٧٢ و ٢٩/٣١٧. (٥) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٧١.

والاختيارات للبعلي ٥١٢ و ٥٤٠. (٦) مجموع الفتاوى ١٠/٢٨٣ و ١١/١٨١.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٧٢، والاختيارات ١٧/٤٩٥ و ٢٨/٢٧٠.

للبعلي ٥٤١.

كل طائفة بصنف، كما يجوز له أن يفضل بعض الغانمين دون بعض بشيء لزيادة منفعة^(١) ويعطي للراجل سهماً، وللفارس ذي الفرس العربي ثلاثة أسهم، سهم له وسهمان لفرسه^(٢)، ويرضح للبلغال والحمير، ويرضح أيضاً للنساء والعبيد والصبيان^(٣).

غياب:

- الغياب هو السفر.
- القضاء على الغائب (ر: قضاء/٨ب).
- قضاء القاضي في العين الغائبة (ر: قضاء/٨ب٢).
- غياب الزوج عن زوجته حتى لا يُعلم أهو من الأحياء أو من الأموات وما يترتب على ذلك من الآثار (ر: مفقود) و(نكاح/٤ب١).
- أخذ النفقة الواجبة من مال الغائب (ر: نفقة/٤د٤).
- جواز القسمة على الغائب (ر: قسمة/١٢أ).
- رهن ولي الغائب ملك الغائب المولى عليه بغير إذنه إذا دعت مصلحة الغائب ذلك (ر: مصلحة/١٣أ).
- الصلاة على الميت الغائب (ر: صلاة/٢١٩أ).
- بيع السلعة الغائبة (ر: بيع/٤٥د) والحاضر الذي تعذرت مشاهدته (ر: بيع/٤٥ه).
- ذكر الغائب في غيبته بما يكره (ر: غيبة).

غيبية:

١ - تعريف:

الغيبية هي ذكرُ أخاك بما يكره^(٤)، والهمز واللمز من الغيبة^(٥).

- | |
|---|
| (١) مجموع الفتاوى ٤٩٥/١٧ و ١٣٣/٣٠، (٣) الاختيارات للبعلي ٥٤١. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٢٧٢/٢٨، (٤) مجموع الفتاوى ٢٢٢/٢٨ و ٢٣٦. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٢٢٥/٢٨. |

٢ - حكمها:

- الغيبة من الكبائر، وتجوز الغيبة في مواطن منها:
- أ - ذم من ذمه الله تعالى كالكافر والظالم وعاصر الخمر ونحو ذلك^(١).
- ب - شكوى المظلوم لدفع الظلم^(٢).
- ج - ذكر من يخشى ضرره على الناس بما فيه ليحذره الناس^(٣)، ومن ذلك ذكر صاحب البدعة يبدعته ليحذره الناس^(٤) و (ر: ابتداع/٥٤).
- د - ذكر الفاسق المظهر الفسق بما هو فيه^(٥).

(١) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٢٥. الفتاوى المصرية ٥٠٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٢٥، ومختصر (٤) مجموع الفتاوى ١٥/٢٨٦.

(٣) الفتاوى المصرية ٥٠٣. مجموع الفتاوى ٢٨/٢١٧ و ٢١٩، ومختصر (٥) مجموع الفتاوى ٢٨/٢١٩ و ٣٣٥، ومختصر (٣) مجموع الفتاوى ٢٨/٢١٩ و ٣٣٥، ومختصر